Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (9) Issue (4) April (2026)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/95
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها جامعة الفارابي

أحكام التثنية والجمع في سورة الأنعام

م.م عباس نعيم فرحان
مديرية تربية ذي قار

(The provisions of the double and plural in Surat Al-An'am

Abbas Naeem Farhn
nymb862@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة أحكام المثنى والجمع في سورة الأنعام ، ذلك أنَّ لدراسة هذه الأحكام وإسقاطها على النص القرآني فيه من المزية الخاصة التي تعكس دور الوظيفة اللغوية والحكم النحوي في تفسير المُعطى النصي، ولا سيما ما يظهر في سياق النص القرآني، لأنّ هذه الأحكام التي نجدها فيما يتعلق بأحكام المثنى والجمع، أي أنّ كل حكم نحوي لهذه المباحث فيه من الترابط الدلالي الذي يفسره التركيب الجملي كما نجده ممثلاً في النص القرآني.لذلك كان تركيز البحث على رصد الألفاظ التي دلت على التثنية سواء أكانت باللفظ المفرد المؤكد للاسم المثنى فيما يدل على العدد المظهر لأحكام المثنى، أو من خلال ضمير التثنية الذي يسد مسدّ الاسم الظاهر في دلالته على المثنى فيما يماثله في ذلك، والذي يترك مجالاً لتجسيد الإحالة الضمائرية فيما تعود إليه من الاسم المذكور،ذلك أنّ ذكر الضمير عبر هذه الإحالة من أكثر ما يظهر التماسك والترابط النصي بين العنصر المحيل والمحال إليه بالتخصيص، وبذلك يجري التطابق بين دلالة الضمير والاسم العائد إليه، وهذا ما يؤدي إلى عدم الخلط واللبس في السياق الذي يرد فيه حكم المثنى، والأمر الذي يقوي طبيعة الحكم الذي يتركه التصنيف والتحديد للمثنى سواء أكان في شكل الاسم الظاهر أو ما ينوب عنه من الضمير الإحالي.ولدراسة هذه الأحكام فيها من التركيز على خاصة الحكم الإعرابي وتطابق الشروط التي يجري فيها المثنى وكذلك أحكام الجمع من خلال التفريق بين جموع التصريح (جمع المذكر السالم، جمع المؤنث السالم)، وجموع التكسير (جموع القلة ، جموع الكثرة) والتي تواردت بشكل فعلي في دلالتها على الجمع لغرض دلالي إعجازي. الكلمات المفتاحية: المثنى، الجمع، جموع التكسير، جموع القلة، جموع الكثرة

Abstract:

This research deals with the study of the rules of dual and plural in Surat Al-An’am, because studying these rules and applying them to the Qur’anic text has a special advantage that reflects the role of the linguistic function and the grammatical rule in interpreting the textual data, especially what appears in the context of the Qur’anic text, because these rules that we find with regard to the rules of dual and plural, that is, every grammatical rule for these topics has a semantic connection that is explained by the sentence structure as we find it represented in the Qur’anic text. Therefore, the research focused on monitoring the words that indicated the dual, whether it was the singular word confirming the dual noun in what indicates the number that reveals the rules of the dual, or through the dual pronoun that takes the place of the apparent noun in its indication of the dual in what is similar to it in that, and which leaves room for the embodiment of the pronominal reference in what it refers to from the mentioned noun, since mentioning the pronoun through this reference is one of the things that most shows the cohesion and textual connection between the referring element and what it refers to by specification, and thus there is correspondence between the indication of the pronoun and the noun to which it refers, and this leads to no confusion and ambiguity in the context in which the rule of the dual is mentioned, and the matter that strengthens the nature of the rule that the classification and specification of the dual leaves, whether it is in the form of the apparent noun or what takes its place from the referential pronoun. The study of these rules focuses on the specific grammatical case of the dual and the conditions under which the dual and plural forms are

governed. This is achieved by distinguishing between explicit plurals (masculine plural, feminine plural) and broken plurals (plurals of paucity, plurals of abundance), which consistently denote plurality for a specific, symbolic, and miraculous purpose. **Keywords**: dual, plural, broken plurals, plurals of paucity, plurals of abundance.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه ومن سلك طريقهم إلى يوم الدين وبعد.نستطيع أن نقول إنَّ القرآن الكريم قد ضمَّ بين دفتيه كنوزاً جليلة وأسراراً في شتى العلوم والمعارف، وقد مهّد السبيل في كل عصر للوصول إليها والوقوف على بعض أسرارها ودقائقها ، إذ جاءت البحوث في القرآن الكريم متنوعة متعددة بتعدد المعارف والاتجاهات كاشفة عن عظمة هذا الكتاب المقدس.ومن المباحث اللغوية التي حظيت بقسط وافر من البحث والدراسة في اللغة والقرآن الكريم ظاهرة (أحكام المثنى والجمع في سورة الأنعام)، نظراً لما لها أهمية بارزة على المستوى الصرفي والدلالي وارتباطها بالسياق الذي قد يفرض نوعاً معيناً من الجموع، لا يمكن أن يؤدّى المعنى، أو يُفهم المقصود إلا به، أو من خلاله.فالقرآن الكريم كتاب الله الأعظم ونبراسه الأنور، ودستوره الخالد للبشرية حتى قيام الساعة ، أنزله الله سبحانه وتعالى بلسان عربي مبين .وقد قُسّم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين، ضم المبحث الأول (أحكام المثنى في سورة الأنعام)، والمبحث الثاني (أحكام الجمع في سورة الأنعام). وبناءً على ذلك رأينا أن نتناول البحث من خلال التقديم لنماذج هذه الاحكام والوقوع على تفسير دلالتها ما أمكن.

أسئلة البحث:

١- ما مدى توظيف أحكام المثنى والجمع في سورة الأنعام ؟

٢- ما الحكم الذي يتركه ذكر صيغ المثنى والجمع على اختلافه في النص القرآني (سورة الأنعام) انموذجاً ؟

٣- هل تمت المطابقة لهذه الأحكام أم المغايرة عنها إلى دلالات يفرضها طبيعة السياق القرآني؟

فرضيات البحث:

كما أنَّ فرضيات البحث تتبع للأسئلة التي ينطلق منها البحث:

١- بيان خصوصية استخدام حكم المثنى والجمع في سورة الأنعام وانعكاسها الدلالي.

٢- التعرّف على بيان القول القرآني الذي يحفزّه حكم المثنى أو الجمع.

٣- تبيان الدلالات و التفسيرات التي يتركها ذكر كل من المثنى والجمع.

الدراسات السابقة:

١- دراسة بعنوان (صيغ الجموع في اللغة العربية وفي اللغة الإنجليزية) ، نجاة اليازجي ، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل، عدد ١،مجلد ٨، ٢٠٠٧.

٢- دراسة بعنوان الجموع في اللغة العربية ، عبد الله هنانو، مجلة الآداب علمية محكمة ، عدد ١٧٧، ٢٠١٠.

٣- دراسة بعنوان (العدول من المثنى إلى المفرد أو الجمع وعكسه في القرآن الكريم) ، دراسة دلالية ، هنية عريق، مجلة الآداب علمية فصلية محكمة ، عدد ١٢، ٢٠٢١.

٤- دراسة بعنوان (المثنى في القرآن الكريم) ، صلاح شفيع ، مكتبة النهار الجديد ١، ٢٠١٣.

٥- دراسة بعنوان (استعمال صيغة الجمع وإرادة المثنى أو المفرد، دراسة في الآيات القرآنية وكلام العرب، منى عوجاي، مجلة الأبيات، عدد ١٨، ٢٠١٨.

المبحث الأول أحكام التثنية في سورة الأنعام:

إنَّ لدراسة أحكام التثنية والجمع في النص القرآني ما يعكس خصوصية التعبير القرآني في السياقات المتعددة، والتثنية ظاهرة بارزة في اللغة العربية وتُعدّ من خصائصها وميزاتها ، وقد احتلت مساحة رحبة في الدراسات اللغوية ، حيث تناولها عدد من الباحثين قديماً وحديثاً بالدرس والتحليل ، ويمكن القول إنَّ ضمير التثنية بأبعاده المختلفة يشكّل ظاهرة لافتة للنظر في التعبير القرآني ، ذلك أنَّ في القرآن الكريم تطبيقات ثرّة على هذا

الضمير، فقد جاءت الآيات مطابقة للدلالة التي يفعلها ضمير التثنية في الدلالة. كما حدّد المختصون وأهل اللغة شروطاً للاسم الذي يُراد تثنيته ، ومنها:[1]

١- أن يكون مفرداً، فلا يثنّى المثنى ولا المجموع ، كقولنا : رجلانان وزيدونان .

٢- أن يكون معرباً، فلا يثنّى المبنى ، أما اللذان، اللتان، ذات، فصيغ وضعت للمثنى، وجاءت على صورته وليست مثناة حقيقية.

٣- أن يكون غير مركب، أما المركب الإسنادي نحو: جادَ الحق وتأبط شراً ، فلا يثنّى بالاتفاق ، وأما المزجي فلا يثنّى على الأصح كبعلبك وحضرموت، وأما المركب الإضافي فيُثنّى منه المضاف مستغنى به عن تثنية المضاف إليه، تقول: جاء عبدو الله ورأيت عبدو الله

٤- أن يكون منكراً فلا يثنى العلم، باقياً على علميته، بل يُذكّر ويُثنّى.

٥- أن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى ، فلا يُقال العَمران مثلا في التثنية لـ (عُمَر، وعَمر) لاختلاف الوزن ولا العينان في الباصرة والجارية لاختلاف المعنى.

٦- ألا يستغنى بتثنية غيره منه ، فلا يُثنى سواء، استغناء بتثنية سيّ عنه، فقالوا سيّان ولم يقولوا سوا آن.ومن الألفاظ الدالة على التثنية وحكمها حكم المثنى كما جاء في لفظ (اثنين) في قوله تعالى: {ثَمَانِيَةَ أَزْوَاجٍ مِّنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْمَعْزِ اثْنَيْنِ ۗ قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ ۖ نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ} (سورة الأنعام/ ١٤٣)فالألفاظ الواردة فيها عدة أحكام للمثنى ، ومنها أنَّ اللفظ (اثنين) المكرّر في أكثر من موضع حكمه أنه ملحق بالمثنى فلا يخضع لشروط التثنية في الاسم المفرد، ومن الناحية الإعرابية لا يختلف عن إعراب اللفظ الذي يثنى إلا أنه يأخذ حكم (الملحق) بالمثنى. حيث يُلاحظ في هذه الآية الكريمة أنَّ هناك قرائن لغوية وعقلية في سياق كل من الآيتين ، إذ تنهض لتوجيه الدلالة على المقصود من التقسيم (من الضأن اثنين) ، (من المعز اثنين)، حيث إنَّ السياق قد يفرض في بعض الأحيان أكثر من احتمال لمرجع العائد إلى المثنى. فهذا المعنى الذي يتبادر لنا في أنَّ التحديد للضأن (اثنين)، والمعز (اثنين) يترك دلالة سياقية تفسّر بحسب المقصود من الخطاب القرآني التوجيهي، "فوجود قرينة محددة تحاول دون وقوع لبس يضر بالفهم وبالوقوف على المراد، بل يكون ذلك في حدّ ذاته إغناء للمعنى وفتحاً لآفاقه، ما دام السياق لا يرفض شيئاً من تلك الاحتمالات"[2] .كما أنَّ التحديد للمعنى في قوله (الذكرين) ، فلفظة (الذكرين) من الأسماء التي يمكن تثنيتها لدلالة على اثنين من صفة (الذكر)، فقد أراد الله عزَّ جلاله تحديد التثنية العائدة إلى (الذكر) من خلال مطابقة الحكم الإعرابي لأنها وقعت في مجال النصب على المفعولية، من خلال إضافة الياء والنون ، وكذلك العطف على المثنى في قوله تعالى: (الانثيين)، وذلك بالعطف على الأول ومناسبة الحكم الإعرابي لها ، ولو أراد خلاف ذلك لجاء سياق القول بالعموم والجمع (الذكر)وفي قوله تعالى: (اشتملت عليه أرحام الانثيين) فيه من التحديد والإشارة إلى ضرورة التثنية العائدة إلى تفسير ما يسبقها في سياق النص ذاته، فلو شاء لقال (في أرحام الأنثى)، إلا أنّ المثنى عائد إلى (الضأن، المعز)، بمعنى إنَّ المثنى في قوله تعالى: (الذكرين، الانثيين) جاء بلفظ دال على المثنى دون ذكر ضمير يُحيل إلى العائد في ذكره، وهذا النوع من التعبير القرآني فيه من الاقتصار على المعنى الذي يعززه القول القرآني، بمعنى إنَّ (الذكر، الأنثى) اللذين جاءا في حالة التثنية يعودان إلى (الذكر) المقصود من (الضأن، المعز)، وكذلك ما جاء في (الانثيين) العائدة إلى أنثى (المعز، الضأن)، وهذا التخصيص يفادي وقوع اللبس ويُعين المراد من لفظه في قوله تعالى.وقد جاء في تفسير الآية الكريمة أنَّ "في قوله تعالى من الضأن اثنين ومن المعز اثنين، أي لم أحرم من هذا شيئاً، فذكر من الإبل والبقر ونحو ذلك .. قال ابن جريح ، يقول : ((من أين حرمت هذا؟ من قبل الذكرين أم من قبل الأنثيين ، أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين ؟ وانها لا تشتمل إلا على ذكر أو أنثى، فمن أين جاء التحريم؟)) فأجابوهم: وجدنا آباءنا كذلك يفعلون"[3].وقد قيل إنَّ الخطاب بلفظ التثنية على عادة العرب في الخطاب الواحد بلفظ التثنية [4]وقد تكون التثنية قائمة مقام تكرار اللفظ لتأكيد المعنى، ومن التعبير القرآني عن المثنى ما يكون عن طريق ضمير التثنية، حيث إنَّ ضمير التثنية في التعبير القرآني يمثّل وجهاً من وجوه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم يُضاف إلى وجوه الإعجاز اللغوي الأخرى ، بل إنه يعد مورداً من موارد التأنّق في الأسلوب.ومن مثال هذا الأسلوب بالتثنية عن طريق ضمير التثنية ما جاء في قوله تعالى: {وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفُرٍ ۖ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ۚ ذَٰلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ ۖ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ}(سورة الأنعام/ 146)، فضمير التثنية في قوله تعالى: (شحومهما، ظهورها) عائد إلى المطابقة في ذكره من (البقر ، الغنم) الذين يدلان على المثنى في تحديدهما دون سائرهما، فالمطابقة حاصلة بدليل القرائن اللفظية والمعنوية ، فضمير التثنية في (شحومهما) يفسر شحوم (البقر، الغنم)، وكذلك التثنية بالضمير في (ظهورهما) عائد إلى (البقر، الغنم)، فتكرار الأسماء عوّض عنها بضمير التثنية في (هما) العائدتين إلى السابق ذكره لتأكيد المعنى في السياق الوارد كما يبدو خلال تلقي جملة القرائن.ويُعد هذا النوع من التعبير القرآني من خلال ضمير التثنية من النوع المطابق لمقتضى الكلام، فالسابق له يدلُّ على المثنى، وضمير التثنية مؤكد للتثنية،

فيحصل المطابقة بين السابق منه واللاحق.فالمثنى كما يجد اللغويون أنه نوعان "أولهما المثنى الحقيقي، و يُسمَّى مثنى لفظاً ومعنى ، وفي وصفه أو استئناف الحديث عنه يحب تثنية الضمير العائد عليه .. وثانيهما المثنى غير الحقيقي، و يُسمَّى مثنى في اللفظ وجمعاً في المعنى، وضابطه أنَّ واحده جمع فرد من عدة أفراد، وليس فرداً واحداً، وفي وصفه أو استئناف الحديث عنه يجوز أن يراعي فيه جانب اللفظ أو جانب المعنى.. "[5] .

فالدلالة التي يثبتها المثنى في الدلالة النصية تعود إلى البلاغة والإعجاز القرآني، وقد يكون في العربية التركيز على ضمير التثنية كما في قوله تعالى ما يفيد في بلاغة الإيجاز، فوضع الضمير في مجال الاختصار والإيجاز، والإيجاز "هو العبارة عن الغرض بأقل ما يمكن من الحروف"[6] وقد يكون المجال للتعبير بسياق الجمع، إلا أنَّ لصيغة المثنى ما يكون تأثيره في النفس أقوى وأكثر شمولاً في تحديد الجمع المقصود من آي القرآن الكريم.ومن مطابقة المثنى لحكمه في تثنية الاسم المفرد ما جاء في قوله تعالى: {أَن تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَىٰ طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ}(سورة الأنعام/ 156)، فالتعبير القرآني بلفظ المثنى (لطائفتين) فيه مراعاة لحكم المثنى من ناحية بناء المثنى بزيادة (ياء ونون) إلى الاسم المفرد الذي حقّق الشروط الكاملة لتثنية (طائفة)، كما حقّق الناحية الإعرابية من ناحية الجر بإضافة (ياء ونون)، ومن ناحية دلالية، فإنَّ التعبير القرآني يستلزم التعبير بالمثنى لتحديد (طائفتين) التي تدلُّ على أنهما اثنين ، فلم يأت التعبير بصيغة الإفراد ولا الجمع ، وذلك للتخصيص في ذكر العائد إليه تحديد لفظ الدال على المثنى (اثنين).والمثنى هو لفظ دال على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون رفعاً أو ياء ونون نصباً وجراً في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه[7]وقد جاء في تفسير دلالة التثنية في قوله تعالى: (طائفتين) فيما يتعيّن ذكره من الطوائف المخصوصة في قوله تعالى أنه "أي: أنزلنا هذا الكتاب لهدايتكم كراهة أن تقولوا يوم القيامة ، أو لئلا تقولوا لو لم ننزله، إنما أنزل الكتاب الناطق بالحجة على جماعتين كائنتين من قبلنا وهما اليهود والنصارى، وإنا كُنا عن تلاوة كتابهم لغافلين لا علم لنا بشيء منها لأنها ليست بلغتنا .."[8]فالدلالة بذلك التي نراها للمثنى تعود إلى اثنين فقط كما جاء في التفسير، طائفة اليهود و طائفة النصارى، وبذلك فإنَّ ذلك كله من باب عدم الخلط والتحديد الدقيق الذي يتركه دلالة التثنية في لفظ (طائفتين).ومن أحكام التثنية عن طريق اللفظ الدال على التثنية دون وجود ضمير يدلُّ على مرجعية التثنية ما جاء في نحو قوله تعالى: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُم مِّنْ إِمْلَاقٍ ۖ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}(سورة الأنعام/ 151)فالمقصود بذكر المثنى (الوالدين) تعيين ما يدلُّ في ذكر الوالد والوالدة ، إلا أنَّ التعبير بهما أبلغ، ومعروف في الدلالة التي يتركها ذكر (الوالدين) بصيغة المثنى كما جاء في النص القرآني، ومن ناحية مطابقة أحكام المثنى، فقد طابق اللفظ تثنية الاسم المفرد (الوالد – الوالدين)، ومطابقة الحكم الإعرابي من ناحية الجر، من خلال إضافة الياء والنون.ومن الأحكام المتعلقة بالمثنى ما يكون في مجال حذف النون المضافة الدالة على التثنية، وذلك في الإضافة لما هو أحق من ذكر النون، ومن مثاله ما جاء في قوله تعالى: {وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم ۚ مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ}(سورة الأنعام/ 38)فكما نلاحظ أن المثنى في قوله تعالى: (بجناحيه) جاء مطبقاً عليه حكم المثنى من ناحية إضافة (الياء والنون) في حالة الجر، لأنَّ (جناح) اسم مفرد به فيه من الشروط المحققة التي يستحق فيها التثنية، إلا أنَّ الإضافة الضمير (الهاء) ما أدى إلى ضرورة حذف النون، وقد تُحذف المثنى في باب الإضافة "تقتضي الإضافة حجب نون المثنى إذا كان هناك ما يسدّ مكانها من تخصيص الإضافة"[9].فالحذف في الاسم المراد إضافته، وحذف النون من المثنى المضاف هنا في سياقه لإضافة الهاء العائدة إلى طير، فقد حضَّ الله عزَّ وجلّ دلالة الضمير في إحالته إلى السابق منه لكيلا يقع اللبس أو الخلط ، فيتم الترابط والتماسك النصي من خلال تقوية الحكم التفسيري بإضافة الهاء في المثنى (جناحيه)، والتقدير على ذلك (جناحين) ، فالإضافة أدت إلى حذف النون بدورها لتقوية الحكم، لاقتصار وجود الجناحين للطير الذي امتلك قدرة الطيران، فلو قال (ولا طائر يطير بالجناحين) ، لدلَّ هذا على أنَّ هناك طيور تطير بغير الجناحين ، وأخرى تطير بجناحين، وأنَّ الحديث عن مخصوص يطير بالجناحين ، حيث إنَّ حجب الإضافة يفقد الكلمة قدرتها على التخصيص.

المبحث الثاني أحكام الجمع في سورة الأنعام:

يُعرّف الجمع أنَّ "الجمع لغة الضم وألف"[10] ، وهو في مصطلح علم النحو الاسم المتغير من مفرده الدال على معنى الجمعية، أما التغيّر فتارة يكون بزيادة الحرف أو نقصانه كما حدث في جمع التكسير مثلاً (كتاب – كتب)، أو بزيادة الواو والنون كما حدث في جمع المذكر السالم (المسلم – المسلمون) ، أو بزيادة الألف والتاء كما في جمع المؤنث السالم (المسلم ، المسلمات)والجموع كثيرة وأكثرها شيوعاً ما جاء في جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، جموع التكسير، فجمع المذكر السالم هو كل اسم دلَّ على أكثر من اثنين وكان اختصاراً للمتعاطفات لزيادة في آخره إما واو ونون أو ياء ونون[11] .ومن شروطه "أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث ومن التركيب ، فإن لم يكن علماً لم يجمع بالواو

والنون ، فلا يُقال في (رجل – رجلون)"[12].ومن شروطه أيضاً "أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث"[13] .ومن مثال الجمع بالمذكر السالم ما جاء في نحو قوله تعالى: {قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ ثُمَّ انظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ}(سورة الأنعام/ 11)، فقد دلت لفظة (المكذبين) على جمع المذكر السالم لأنها صفة لمذكر عاقل أتت خالية من تاء التأنيث، فقد أراد الله عزَّ وجلّ أن يذكّر بعاقبة (المكذبين) وهي صفة لمن كان كافراً من العقلاء ومن مثال ذلك ما جاء في قوله تعالى: {وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِآيَاتِهِ ۗ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ}(سورة الأنعام/ 21)، وكذلك فإنَّ جمع المذكر السالم (الظالمون) دلّ على صفة أطلقها الله عزَّ وجلّ لمن عقل، فطابقت أحكام جمع المذكر السالم ومن الناحية الإعرابية حدثت المطابقة في حالة الرفع بالواو والنون للجمع المذكر السلم وأشارت إلى صفة من صفات العقلاء العائدة إلى ذكرهم كما يبدو في سياق النص القرآني.وقد يأتي جمع المذكر السالم بحالة النصب في إضافة الياء والنون كما في قوله تعالى: {قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ}(سورة الأنعام/ 33) فلفظة (الظالمين) جاءت في جمع المذكر السالم في حالة النصب بإضافة الياء والنون مستوفية لشروط الجمع في أنها دالة على صفة من صفات العقلاء وهي (الظلم)ومن جموع المذكر السالم ما جاء دالاً على العقلاء في قوله تعالى: {وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَىٰ مَا كُذِّبُوا وَأُوذُوا حَتَّىٰ أَتَاهُمْ نَصْرُنَا ۚ وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ ۚ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِ الْمُرْسَلِينَ}(سورة الأنعام/ 34)، فلفظة (المرسلين) من جموع المذكر السالم الدالة على العلم المذكر العاقل ومن ناحية الحكم الإعرابي ما جاء مطابقاً في حالة الإضافة بإضافة الياء والنون.وقد نجد اجتماع الجمع في المذكر السالم فيما يدلُّ على العاقل وصفته، ومنه ما جاء في نحو قوله تعالى: {وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ۖ فَمَنْ آمَنَ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}(سورة الأنعام/ 48)، فالألفاظ الدالة على الجمع من (المرسلين) دالة على العاقل جاءت مطابقة للحكم الإعرابي في حالة النصب بإضافة الياء و النون، وكذلك ما دلَّ من الصفات (مبشرين ، منذرين)، فقد صحَّ أن تأخذ الحكم المطابق لشروط جمع المذكر في أنها دلت على صفة للعاقل.ومن الملحق بالجمع المذكر السالم ما جاء في الفاظ (بنون) ومنه ما جاء في قوله تعالى: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ}(سورة الأنعام/ 100)، فاللفظ (بنين) دال على الجمع ويعامل معاملة المذكر السالم من ناحية الجمع ، إلا أنَّه ليس أساساً بل من ملحقات جمع المذكر السالم وقد جاء مطابقاً له من ناحية الحكم الإعرابي من ناحية النصب بإضافة (الياء والنون).ومن الجموع وأحكامها ما نجده في جمع المؤنث السالم وهو ما جُمع بالتاء والألف[14]، واحترز كونه السالم مالم يسلم فيه بناء الواحد نحو هنود، وقيل هو كل جمع زيد في آخره ألف وتاء مثل مسلمة – مسلمات بحذف تاء المفرد اسماً وصفة، أما المفرد المعتل لآخر فلا يكون إلا مقصوراً أو ممدوداً.ومن شروط الأسماء التي تجمع على جمع المؤنث السالم أن تكون "العلم للمؤنث ، فيقال في زينب زينبات ومريم مريمات ، وأن يكون في آخرها علامة التأنيث نحو: شجرة – شجرات، ويستثنى من ذلك امرأة شاة، أمة وملة وكان جمعها نساء ، شياة ، إماء ، أمم ، ملل"[15] ومن ناحية الحكم الإعرابي، فإنَّ بيان جمع المؤنث السالم يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة عوضاً عن الفتحة، فإن كان مفردها محذوف اللام، جاز فيه وجهان: أن ينصب بالكسرة ، أو أن ينصب بالفتحة كقولك : سمعت لُغاتَهُمْ[16] . ومن مثال جمع المؤنث السالم ما جاء في قوله تعالى: {وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةً وَفَرْشًا ۚ كُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ۚ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ}(سورة الأنعام/ 142)، فالجمع مطابق في أحكامه (خطوات) ، لأنَّ مفردها ينتهي بتاء مربوطة الدالة على التأنيث، وهي مطابقة من ناحية الحكم الإعرابي منصوبة بالكسرة عوضاً عن الفتحة.ومنه أيضاً ما جاء مطابقاً لحكم الجمع المؤنث السالم في قوله تعالى: {قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَٰذَا ۖ فَإِن شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ۚ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُم بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ}(سورة الأنعام/ 150)، فقد جاء لفظ الجمع المؤنث السالم (آياتنا) مطابقة للحكم من ناحية إلحاق اللفظة بعلامة التأنيث والمطابقة من ناحية الحكم الإعرابي الجر بالكسرة.والأمثلة جاءت مطابقة لحكم الجمع في المؤنث السالم، ومنه أيضاً ما ورد في قوله تعالى: {الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ۖ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ}(سورة الأنعام/ 1)، و قوله تعالى: {وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُمٌّ وَبُكْمٌ فِي الظُّلُمَاتِ ۗ مَن يَشَإِ اللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ}(سورة الأنعام/ 39)، فالألفاظ الواردة (ظلمات) تكررت كثيراً في سياق النص القرآني مطابقة لحكم الجمع وتلفت إلى معناها الدلالي في كل مرة ترد فيها.وقد نجد المطابقة الحاصلة بين مفرد اللفظ في جمع المذكر السالم وجمعها في السياق نفسه ، ومنه ما جاء في قوله تعالى: {وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِندَ اللَّهِ ۖ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ}(سورة الأنعام/ 109)، فإن كان جمع المذكر و جمع المؤنث السالمين من جموع التصحيح التي تشكّل مجموع الجموع التي يكون فيها كل ما سلم فيه نظم الواحد وبناؤه[17]فإنَّ الضرب الثاني من الجموع يكون عن طريق جموع التكسير وهي "كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد وبناؤه، وإعرابه جار على آخره، كما يجري على الواحد الصحيح ، تقول : هذه دور، وقصور، ورأيت دوراً وقصوراً، ومررتُ بدور وقصور"[18].وقد عُرّف جمع التكسير على أنه "ما دلَّ على أكثر من اثنين أو اثنتين مع تغيّر صورة المفرد، ويكون العاقل وغير العاقل، وللمذكر والمؤنث، وهو سماعي في

أكثر أوزانه ، وينقسم إلى جمع القلة، وجمع الكثرة"[19] .وهو أعم الجموع وأشملها، "يدلُّ على ذلك أنَّ كل ما يجمع بالواو النون ذلك أن تجمعه بالتكسي، فكما نقول: زيدون لك أن تقول: أزياد وزيود، وكما نقول: هندات فتجمعه بالألف والتاء ونقول : أهناد وهنود فتكسره، وقد يجمع التكسير مالا يصح جمعه بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، ألا نرى درهماً يجمع دراهم ، ولا يجوز أن تجمع بالألف والتاء لأنه مذكر ... وأن كل ما يجمع بالسلامة يصح أن يجمع بالتكسير"[20] .ومن جموع التكسير الدالة على الكثرة ما جاء في قوله تعالى: {وَهُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ الْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ}(سورة الأنعام/ 165)، فخلائف جمع خليفة "كل من جاء بعد من مضى فهو خليفة، أي جعلكم خلفاً للأمم الماضية والقرون السالفة"[21].ومن جمع التكسير لفظ (ذكور) الدال على جمع التكسير، "والذكر جمع ذكور وذكورة ، وذكارة، ذكران، ولا يجوز جمعة بالواو والنون، فإنَّ ذلك مختص بالعلم العامل والوصف الذي يجمع مؤنثه بالألف والتاء.. "[22]، ومنه ما جاء في قوله تعالى: {وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰ أَزْوَاجِنَا ۖ وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ ۚ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ ۚ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ}(سورة الأنعام/ 139)ومن جموع التكسير الدالة على الكثرة ما جاء في لفظ (شيع) "وفِعَل من جموع الكثرة ، وهو جمع لاسم على فعله نحو: كسرة وكسر، وحجة وحجج، وكذا شيعة وشيع، والأشياع جمع شيعة"[23]، ومنه ما جاء في قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ۚ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ}(سورة الأنعام/ 159)، أي بدّدوا دينهم فآمنوا ببعض وكفروا ببعض، وقوله تعالى: {أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ}(سورة الأنعام/ 65)، فالجمع التكسير (شيع) ومن ناحية الحكم الإعرابي يأخذ محل الرتبة الإعرابية سواء كانت في الرفع أو الجر أو النصب، ومن هذه الجموع ما جاء في لفظ (العباد) في قوله تعالى: {وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ}(سورة الأنعام/ 18)، فالعباد جمع تكسير والعباد "هم المخلوقون من العقلاء، وهو في الأصل جمع عبد، لكن الاستعمال خصّه بالمخلوقات وخصَّ العبيد بجمع عبد بمعنى مملوك"[24]ومن هذه الألفاظ ما جاء في جمع (أكنّة) في قوله تعالى: {وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ}(سورة الأنعام/ 25)، فهو لفظ دال على جمع التكسير، "والأكنة الأغطية جمع كنان مثل الأسنة والسنان، والأعنة والعنان"[25].ومن الألفاظ، لفظة (الموتى)، "والموتى جمع من يعقل والميتون مختص بذكور العقلاء و الميتات بالتشديد لإناثهم ، وبالتخفيف للحيوانات كل جمع على لفظ مفرده، والأموات جمع مَيْت"[26]، ومنه قوله تعالى: {وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتَىٰ}(سورة الأنعام/ 111) ، وكذلك ورد جمع التكسير باللفظ نفسه دالاً على الجمع في قوله تعالى: {وَالْمَوْتَىٰ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ}(سورة الأنعام/ 36)ومن جموع القلة ما جاء على وزن (أفعال) مثل: ثوب – أثواب ، ومنه ما جاء في قوله تعالى: (نهر–أنهار). {أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَمْ نُمَكِّن لَّكُمْ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِم مِّدْرَارًا وَجَعَلْنَا الْأَنْهَارَ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمْ فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ وَأَنشَأْنَا مِن بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ}(سورة الأنعام/ 6)فلفظ الجمع التكسير دال على القلة لأنه على وزن (أفعال) وهو اللفظ (أنهار) ومنه الجمع (نهر – أنهار)، فجمع القلة هو "ما وُضِع للعدد القليل وهو من ثلاثة إلى العشرة كأجمال وقاعدته ابتدئ بالثلاثة وانتهي بالعشرة"[27] .ومن جموع التكسير الدالة على الكثرة ما جاء على وزن (فُعل)، ومنه ما جاء في قوله تعالى: {لَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ فَحَاقَ بِالَّذِينَ سَخِرُوا مِنْهُم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ }(سورة الأنعام/ 10)، فجمع التكسير (رُسل) على وزن (فُعل) و المفرد منه (رسول)، فجمع على (رُسل)، ولناحية الحكم الإعرابي ما تجري فيه مطابقة الحكم من ناحية الرفع بالواو والنصب بالفتحة والجر بالكسرة، ومن هذه الجموع ما جاء في قوله تعالى: { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ}(سورة الأنعام/ 42)، فجمع التكسير من (أمة – أمم)، وكذلك من جموع التكسير ما جاء في (أبواب) من (باب) في إفراد: { فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّىٰ إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم بَغْتَةً فَإِذَا هُم مُّبْلِسُونَ }(سورة الأنعام/ 44)، فقد جرت المطابقة لدلالة جمع التكسير وللحكم الإعرابي من ناحية النصب بالفتحة.

الخاتمة والنتائج:

- إنّ لدراسة أحكام الثنية والجمع ما يستدعي الربط بين الدلالة للوضع النحوي ومراعاة الحكم الإعرابي وقرن دلالته بالمعنى الذي يظهر وظيفة كل حكم منها سواء في الجمع أو التثنية.
- إنّ لمراعاة الأحكام التي تتطابق مع تفسير شكل القاعدة المحددة لكل من الثنية والجمع ما يعين على التماس الدلالات المتطابقة مع تفسير المقصود من توجيه الحكم المتعلق بها.
- إنّ لطبيعة هذه الأحكام ما يسهم في التوسع عن طريق النظر في دلالة الأسماء الظاهرة المؤدية معنى الثنية او الجمع أو ما يتصل بذلك من الضمائ التي تنوب مناب الاسم فيما يعزز آلية الربط الإحالي في العناصر التي تعود إليها كما يظهر في النص القرآني.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٦٧.

٢. التحرير و التنوير، ابن عاشور، دار سحنون، تونس، د. ت.

٣. تعدد المعنى في النص القرآني، إيهاب النجمي، دراسة دلالية، ط١، دار بلنسية، ٢٠٠٨.

٤. تفسير البغوي، البغوي، تحقيق : خالد العك، دار المعرفة، بيروت.

٥. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سيد طنطاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، الفجالة – القاهرة، ١٩٩٨.

٦. جامع البيان، أبو جعفر الطبري، تحقيق :عبد الله التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، مصر، ٢٠٠١.

٧. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق : عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠.

٨. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الهيئة المصرية العامة، ط٣، ١٩٨٧.

٩. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت–لبنان، ١٩٩٧..

١٠. شرح ابن عقيل، ابن عقيل، مكتبة دار التراث ، ط١، القاهرة، ١٩٩٩.

١١. ظاهرة العدول عن المطابقة، حسين الرفايعة، دار جرير، ط١، عمان، ٢٠٠٦.

١٢. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، ابن رشيق– أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ١٩٨١.

١٣. الفوائد والقواعد، عمر الثمانيين، تحقيق : عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

١٤. الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، تحقيق: قاسم النوري، دار الفجر، دمشق، ٢٠١٧.

١٥. لسان العرب، ابن نظور، دار المعارف، مصر، د. ت.

١٦. اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق : حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٨٥.

١٧. المصباح المنير، الفيومى، المطبعة المنيرية، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٨. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨.

١٩. الواضح في قواعد النحو والصرف، عبد الرحيم عدس، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠١.

هوامش البحث

[1] شذا العرف، ص ١٢٣.

[2] تعدد المعنى في النص القرآني، إيهاب النجمي، دراسة دلالية، ط١، دار بلنسية، ٢٠٠٨، ص ٢٠٥.

[3] جامع البيان، أبو جعفر الطبري، تحقيق :عبد الله التركي، ط١، دار هجر، القاهرة، مصر، ٢٠٠١، ٩/٦٢٧.

[4] تفسير البغوي، البغوي، تحقيق :، خالد العك، دار المعرفة، بيروت، ٤/٢٦٨.

[5] ظاهرة العدول عن المطابقة، حسين الرفايعة، دار جرير، ط١، عمان، ٢٠٠٦، ص ٥٣.

[6] العمدة في محاسن الشعر، ابن رشيق، ١/٢٥٠.

[7] أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق : محمد عبد الحميد، دار الفكر، ١٩٦٧، ٤/٣٠٧.

[8] التفسير الوسيط للقرآن الكريم، شيخ الأزهر سيد طنطاوي، ٧/٢٤٨.

[9] المثنى في القرآن الكريم ، صلاح شفيع ، ص ١٤.

[10] الواضح في قواعد النحو والصرف، عبد الرحيم عدس، دار الكتب، ص ٨٧.

[11] الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية، محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل، تحقيق: قاسم النوري، دار الفجر، دمشق، ٢٠١٧، ص ٣٠.

[12] شرح ابن عقيل، ابن عقيل ، ١/٥٧.

[13] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق : عبد المنعم خليل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠، ص ١٧.

[14] شرح ابن عقيل، ابن عقيل، مكتبة دار التراث ط١، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٦٨.

[15] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ص ٢٨.

[16] ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ٤/٢٣٣.

[17] ينظر: اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق : حامد المؤمن، عالم الكتب، ط٢، بيروت، ١٩٨٥، ١/٦٣.

[18] ينظر: اللمع في العربية، ١/٦٨.

[19] معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٨، ص ٣.

[20] الفوائد والقواعد، عمر الثمانيين، تحقيق : عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٣٠.

[21] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الهيئة المصرية العامة، ط٣، ١٩٨٧، ٧/١٥٨.

[22] لسان العرب، ابن نظور، دار المعارف، مصر، د. ت، مادة (ذكر).

[23] التحرير و التنوير، ابن عاشور، ٤/٣٣٤.

[24] التحرير و التنوير، ابن عاشور، دار سحنون، تونس، د. ت، ٧/١٦٥.

[25] الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ٦/٤٠٤.

[26] المصباح المنير، الفيومى، المطبعة المنيرية، ط٥، القاهرة، ٢٠٠٨، ٢/٢٧.

[27] جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، ص ٢٨.